نشرة صندوق النقد الدولي

عامل في مصنع سيارات في إسبانيا: تحتاج أوروبا إلى حلول طويلة الأجل وأخرى قصيرة الأجل لإعطاء دفعة للنمو
(الصورة Felix Ordonez/Reuters)

الأزمة في أوروبا

أوروبا تحتاج إلى تحرك شامل لإنعاش النمو

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية

١٨ يونيو ٢٠١٢

- البطالة المرتفعة والنمو الضعيف يؤثران على الاستقرار في أوروبا
- جدول أعمال الإصلاحات الهيكلية يمكن أن يعزز إجمالي الناتج المحلي بواقع ٤,٥% على مدار خمس سنوات، كما يمكن أن يساعد على إعادة التوازن داخل منطقة اليورو
- ضعف التنافسية وحالة الركود في جنوب أوروبا يتطلبان سياسات إضافية لإنعاش النمو

تحتاج أوروبا إلى إنعاش النمو الاقتصادي للمساهمة في كسر الحلقة المفرغة التي تجعل بلدانا كثيرة حبيسة الأزمة ــ وهي حلقة التداعيات التي لا يتوقف تأثيرها السلبي المتبادل بين الموارد الحكومية الضعيفة، والبنوك الضعيفة، والنمو الضعيف. كذلك تحتاج أوروبا إلى معالجة التحديات الأقدم التي تحول دون تحقيق النمو الممكن، حسب رأي الصندوق الذي أعرب عنه في تقرير جديد.

وقال الصندوق في تقريره إن صناع السياسات في أوروبا اتخذوا إجراءات غير مسبوقة في الشهور القليلة الماضية لتدارك المشكلات الاقتصادية والمالية. وفي هذا السياق، تعمل البلدان على تخفيض المديونية والعجز الحكوميين، كما تقدَّم رؤوس الأموال المطلوبة للبنوك الضعيفة.

وقد أمكن الحد من المخاطر الراهنة بتعزيز الاحتياطيات الوقائية المضادة للأزمة في منطقة اليورو، وزيادة الإقراض من البنوك المركزية الأوروبية، وإبرام معاهدة مالية جديدة.

وقال الصندوق إنه بالرغم من ذلك فلا يزال الركود مستمرا، والبطالة مرتفعة وتواصل الارتفاع، وإنه يتعين على صناع السياسات القيام بجهود أكبر.

وفي **التقرير** الجديد الذي يحلل مشكلة النمو المنخفض في أوروبا، قال خبراء الصندوق إن هناك حاجة لحلول طويلة الأجل وأخرى قصيرة الأجل. فنظرا لأن النتائج المتوقعة من الإصلاحات الهيكلية تتحقق بالتدريج، ينبغي المبادرة دون

إبطاء بتنفيذ الإصلاحات اللازمة في أسواق المنتجات والخدمات، وإجراء التغييرات المطلوبة في سوق العمل ونظم التقاعد.

ويوضح التحليل أن الإصلاحات واسعة النطاق يمكن أن تعطي دفعة لإجمالي الناتج المحلي تعادل ٤,٥% على مدار خمس سنوات. ويمكن أن يأتي ربع هذه المكاسب من البلدان التي تحرص على تنسيق الإصلاحات فيما بينها وتتعاون معا لتحقيق هذا الهدف، مما يبرهن على أهمية اتباع منهج منسق، مع ضرورة أن يصمم كل بلد جدول أعماله الخاص لمعالجة الأولويات التي تخصه على وجه التحديد.

وقال الصندوق في تقريره إن نصف هذه المكاسب، أي حوالي ٢,٢٥%، يمكن أن يأتي من إصلاحات أسواق المنتجات والخدمات، مما يؤكد أهمية معالجة مشكلة المصالح الخاصة في قطاعات مثل التوزيع والمهن الخاضعة للتنظيم. وينبغي أن تركز بلدان الشمال على زيادة المشاركة في سوق العمل وتحسين كفاءة الخدمات، بينما يتعين على بلدان الجنوب أن تعمل بشكل عاجل على رفع كفاءة أسواق العمل.

تشجيع النمو الآن

وقال الصندوق إن على صناع السياسات اتباع منهج يقوم على ركيزتين لدفع عجلة النمو.

وفي هذا الصدد، قال السيد رودريغو فالديز، نائب مدير الإدارة الأوروبية، وقائد الفريق الذي أعد هذا التقرير التحليلي: "ينبغي تنفيذ الإصلاحات الهيكلية الآن حتى تكون ركيزة للنمو متوسط الأجل". وأضاف: "لكن هذه الإصلاحات ينبغي أن يضاف إليها عنصر مكمل حتى تعطي دفعة كافية للنمو قصير الأجل، ومن هنا يتعين على صناع السياسات استكمالها بسياسات لتشجيع الطلب، بعضها يركز على الداخل وبعضها الآخر على الداخل."

ومن الملاحظ أن الطلب غير متعادل عبر بلدان أوروبا؛ فهو يواصل النمو في بلدان الشمال ويواصل التراجع في بلدان الجنوب. وللعمل على استعادة توازن النمو، ينبغي معالجة فجوة التنافسية التي ازدادت اتساعا في الجنوب منذ اعتماد العملة الموحدة.

ويعني هذا أن يكون التضخم في الشمال أعلى إلى حد ما مقارنة بالجنوب، وأن يتم تقييد الأجور الاسمية في الجنوب، وأن يُسمح للأجور بالارتفاع تبعا لظروف السوق وتطورات الإنتاجية في الشمال. وتمثل الإصلاحات الهيكلية عاملا أساسيا أيضا في تيسير تغير الأسعار والأجور النسبية عبر البلدان والقطاعات.

ويتعين اتخاذ إجراءات على عدة جبهات للحد من تأثير الخفض اللازم للمديونية والعجز الحكوميين وزيادة رؤوس الأموال المصرفية وبيع أصول الكثير من منشآت الأعمال غير الأساسية.

ولا يزال من الضروري أن يستمر دعم السياسة النقدية. ويمكن أن يتم التركيز على تحسين أرصدة المالية العامة الهيكلية حيثما توافر الحيز المالي الكافي، بدلا من الاعتماد على أهداف مالية اسمية تساير الاتجاهات الدورية أثناء مرحلة الهبوط الاقتصادي. ويمكن تعزيز مجمعات الموارد المشتركة وتوجيهها نحو أهداف أكثر دقة، بما في ذلك القيام بتدخلات أقوى لتحسين الأوضاع في سوق العمل.

ولضمان توافر الائتمان، ينبغي الاستمرار في إعادة هيكلة البنوك وتيسير الظروف للاستثمار الأجنبي المباشر. ويتعين النظر أيضا في تكوين مجمعات موارد مشتركة تقوم بامتلاك حصص في البنوك. ومع مرور الوقت، ينبغي أن تصبح هذه البنوك خاضعة لجهة مركزية تتولى التنظيم والرقابة، وهيئة موحدة لتسوية الأوضاع المصرفية، وأن تعتمد على احتياطيات وقائية مشتركة.

وقال الصندوق أيضا إن تخفيض البطالة مطلب عاجل، وإن النمو هو الطريق الآمن الوحيد لتحقيقه.